



نشكرك المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٨ / رجب / ١٤٢٩هـ — الموافق ٢٢ / ٧ / ٢٠٠٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السلمي و جعفر ناصر حسين و انكرم طه محمد وانكرم احمد ياسين ومحمد صالح الفلستيني وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون فسن كوركيس وحسين ابو التمن المأثورين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الاتي:

المدعون /

وكيلهم المحاميان
محمد صالح البلداوي
وعلاء مهدي البلداوي

- ١- عبد القلي علي حسن
- ٢- محمد عبد الرزاق علي
- ٣- عامرة عبد الرزاق علي
- ٤- ابتهاج عبد الرزاق علي
- ٥- حسن عبد الرزاق علي
- ٦- بكول عبد الرزاق علي
- ٧- ياسر عبد الرزاق علي
- ٨- ميعاد عبد الرزاق علي
- ٩- مسيرة ابراهيم أمين
- ١٠- عامر عبد الرزاق علي
- ١١- علي عبد الرزاق علي
- ١٢- بسول عبد الرزاق علي
- ١٣- ختام عبد الرزاق علي
- ١٤- جدر عبد القادر علي
- ١٥- نبيل عبد القادر علي
- ١٦- علي عبد القادر علي
- ١٧- ندى عبد القادر علي
- ١٨- شادي عبد القادر علي
- ١٩- سجي عبد القادر علي
- ٢٠- ضعي عبد القادر علي
- ٢١- ناهد عبد القادر علي
- ٢٢- ابرام عبد القادر علي
- ٢٣- نعم عبد القادر علي
- ٢٤- سارة عبد القادر علي

المدعى عليه / السيد مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور / إضافة لوظيفته
وكيله الموظف الحفوفى السيد سعد عبد الصاحب لتجيبني

كوت مازي عيراق
داد كاڤ بالاي نيتتيمدا



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
٢٠٠٥ / اتفاقية / ٢٣

الإعلاء

إدعى وكيل المدعين أمام هذه المحكمة بأن موكله سبق ان استحصلوا على قرار حكم بالجرم الممثل في الدعوى البدائية المرفقة (٢٤٦/ب/٢٠٠٦) عن القطعتين المرفقتين ٣/٩ و ١٣/٩ مضافة (٥) المحضرة حيث قامت دائرة المدعى عليه بتضييقها وقد نقض الحكم بموجب قرار محكمة التمييز الاتحادية المرقم (١٩٧٥/بمفوضية عطار/٢٠٠٧) في ٢٠٠٧/٨/٣٠ حيث طلبت محكمة التمييز عدم احتساب اجر المثل للفترة السابقة لتاريخ القرار المرقم (١٧) والمؤرخ في ٢٠٠٥/١٢/٢٨ الذي ألغى منع المحاكم من سماع الدعوى الناتجة عن تطبيق القرار (٨٤) لسنة ٢٠٠٠ بحجة ان القرار رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ لم يلغ المنع لفظ وان سريان القانون يبدأ من تاريخ نفاذه . وبما ان القرار رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٠ يتعارض مع قانون الامتلاك (الأصل) وكذلك يتعارض مع احكام القانون المدني وانـه يخالف المبادئ الدستورية والشرعية للدستور المؤقت لجمهورية العراق بالقرار رقم (٧٩٢) في ١٩٧٠/٧/١٦ المعمول به سابقاً حيث نص (لا تلزع الملكية الخاصة الا لمقتضيات المصلحة العامة وفق تعويض عادل حسب الاصول التي يحددها القانون) كما انه يخالف مبادئ الدستورية والشرعية لدستور جمهورية العراق الاتحادية حيث نصت المادة (٢٣/اولاً) منه على ان (الملكية الخاصة مصونة ويحق تملكك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها في حدود القانون) ونصت في الفقرة (ثانياً) من المادة المذكورة انه (لا يجوز نزع الملكية الا لغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل وينظم ذلك بقانون) . لذا فان تطبيق القرار رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٠ وجعله ينسحب للفترة السابقة لتاريخ

(١٠٢)



صدر القرار رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٥ بضر بموكليه لذا والحالة هذه يكون القرار رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٠ هو خرق فاضح وصريح للمبادئ الدستورية والشرعية لذا طلب الحكم بعدم شرعية ودستورية القرار رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٠ . وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة وفقاً لتفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا وبعد استكمال الإجراءات المطلوبة وفقاً لتفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور تم تعيين موعد للمرافعة وحضر عن المدعين وكيلهم المحامي السيد محمد صالح الهلداوي بموجب الوكالات المبرزة صورها في الدعوى وحضر عن المدعى عليه إضافة لوظيفته وكيله الموظف الحقوقي السيد سعد عبد الصاحب مجيد النجيني بموجب الوكالة الخاصة الرسمية المربوطة في اضية الدعوى ويؤشر بالمرافعة الحضورية والعتبية . كسر وكيل المدعين طلباته الواردة في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها وأوضح بان المدعين شركاء في القلع الوارد نكرها في عريضة الدعوى وان طلبهم ينصب على عدم دستورية القرار رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٠ برمته وان الدعوى البدائية اعيدت إلى محتمتها بعد نقضها من محكمة التمييز الاتحادية بالحكم الصادر فيها واعتبرت مستأخرة لنتيجة هذه الدعوى المنظورة أمام المحكمة الاتحادية العليا وانطاعت المحكمة على المعتمكات المبرزة في الدعوى من وكيل المدعين وهي سلة المعاملات الدائمة لتقطعة المرقمة ٣/٩ و ١٣/٩ من المقاطعة (٥) الحضرية وعلى صورة طبق الاصل من القسم النظامي المرقم ٣٠/قسم/٨٤/٨٣ الصادر من محكمة بداءة بلد في ١٩٨٤/١/٢٩ الخالص بالمتولي عبد الرزاق علي مورث



المدعين وعلى القسم النظامي المرقم (٧٢/قسمام نظامي/٢٠٠٥) الصادر من محكمة بداعة بلد في ٢٠٠٥/٢/١ المتضمن وفاة الأمراء سليمة مهدي صالح في ٢٠٠١/٨/٨ واتحصار اصحاب حق انتقالها في ورثتها المدعين وعلى القسم النظامي المرقم ١٦٢/قسمام نظامي/٢٠٠٥ الصادر من محكمة بداعة بلد في ٢٠٠٥/٣/١٤ الخاص بالمتوفية فريال سلمان مهدي وعلى القسم النظامي المرقم ١٠/قسمام/١٩٩٨ الصادر من محكمة بداعة بلد ١٩٩٨/٣/٢٣ الخاص بالمتوفي عبد القادر علي حسن كما اطلعت على قرار الحكم الصادر في الدعوى البدائية المرفقة ٢٤٦/ب/٢٠٠٦ في ٢٠٠٧/٤/٨ من محكمة بداعة بلد وعلى القرار التمييزي الصادر من محكمة التمييز الاتحادية المرقم ١٩٧٥/مدنية عطا/٢٠٠٧ في ٢٠٠٧/٨/٣٠ وعلى قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٨٤) الصادر في (٢٠٠٠/٥/١١) وكذلك على القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ . وطلب وكيل المدعى عليه رد الدعوى وذلك بموجب لائحته التحريية المقدمة الى هذه المحكمة في (٢٠٠٨/٧/٢٠) لان القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ لم يبلغ قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٠ واتما ألقى فقط النص الوارد فيه الخاص بمنع المحاكم من سماع الدعوى الناشئة عن تطبيق القوانين والقرارات للمجلس المنحل وان القرار المذكور موافق لنص البند (ثانياً) من المادة (٢٣) من الدستور وطلب تحميل المدعين كافة تمصاريه واتعباب المحاماة وبعد الاستماع لاقوال وكيلى الطرفين وعلى الايضاحات المقدمة من وكيل المدعين قررت المحكمة إيفام ختام المرافعة .



القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان دعاء وكيل المدعين يتضمن طلب الحكم بعدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٨٤ الصادر في ١١/٥/٢٠٠٠) ومن ثم الحكم بالغائه بزمه لمخالفته لنص المادة (٢٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥. ولدى التدقيق وجد ان قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٠ قد حدد له معنة لتقدير أجر المثل والتعويض ولم يحرم المدعين من التعويض والخضع لقرار الصادر بموجبه للتعين به أمام جهة قضائية وهي محكمة فداداة المختصة لذا فان المدعين لا ينضرون من تطبيق القرار المذكور المطلوب إلغاؤه كما انه لايتعارض مع احكام المادة (٢٣) من دستور جمهورية العراق وان القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ قد ألغى النص الوارد في البند (ثاني عشر) من القرار رقم (٨٤) لسنة (٢٠٠٠) المتعلق بمنع المحاكم من سماع الدعاوى الناجمة عن تنفيذ احكام القرار المذكور آنفاً لذا وللاسباب المتقدمة تكون دعوى المدعين واجبة الرد لذا قررت المحكمة الحكم برد دعوى المدعين مع تحميلهم مصاريفها كافة واتعاب المحاماة لوكيل المدعى عليه / إضافة لتوظيفته الموظف الحكومي السيد سعيد عبد الصاحب مجيد الدجيلي مبلغاً قدره خمسة عشر ألف دينار وصدر الحكم بالاتفاق حكماً باتاً استناداً لاحكام الفقرة الثانية من المادة (٥)

(١٠)



من قانون رقم (٣٠ لسنة ٢٠٠٥) قانون المحكمة الاتحادية العليا وانهم علناً في
١٨/رجب/١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٧/٢٢ م .

العضو
مهدت المصمود

العضو
فاروق محمد السكري

العضو
جعفر تاجر حسين

العضو
اكرم فاضل محمد

العضو
اكرم احمد باهان

العضو
محمد صادق النجشندي

العضو
اعود صالح الميحي

العضو
ميثقال شمشون قاسبي

العضو
حسين ابو التميم

صلاحيه
٢٠٠٨